

الاول ويحتمل على هو الاول

هو جرح منى ما بهما يكون نسبة

الذى يختلف في بقول

هو واطلاق السهم كافي

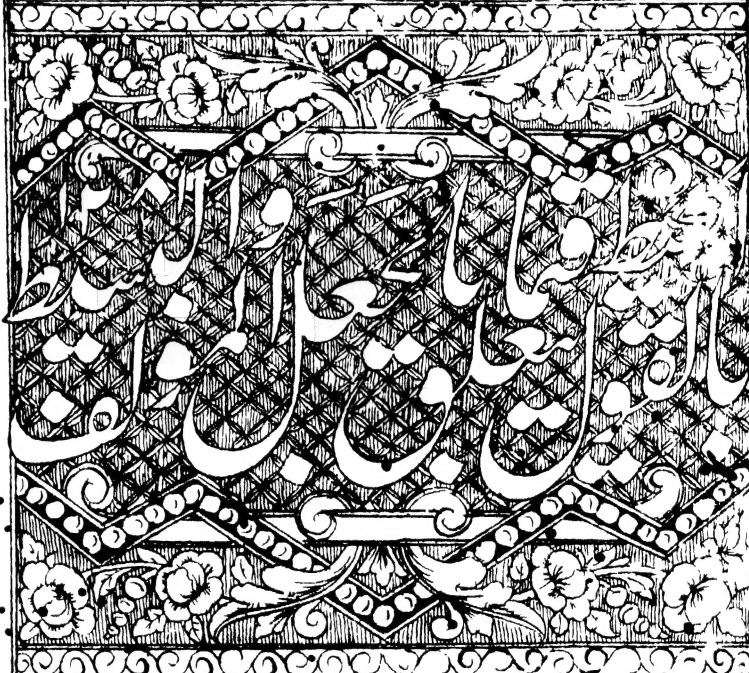
على الله وجوده

من قال لا تعلمها يكون

الشيء الذي لا تعلمها

توضيح حال جليل

رساله ملوك ووزراء ونبوغان برادران تصانيف مولانا الحاج محمد عبد الحليم كهنوتي مد ظله مسير



بقدر انشراح علوم عقلی فخر التجار مولوی خادم حسین عظیم آبادی سلمه الله العالی

در بلال الشیخ و تبریز مطبع خاص محمد العلوم و طب

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

كيف لا نجد في جناس الكلي في الالهي كيف نجد من غير عقولنا الى الحاطة شانه عن الحديث وكيف لا ننصلي على من لولاه لما تعلقنا بحبل
وعندنا اننا احسنه بالكلية ان لمصل عليه على انه خير الال الذين شمروا الدليل لفتح جنان الكفر والضلال وبعد فيقول المفتاح في حجة الرب
محمد عبد الحكيم من اولنا انما هو ان الله الانصاري للكلمة في قدر سراره الله القوي قد انتمس من بعض الاحباب خلع الاصحاب المولوي
محمد علي الدريافوري كصاته الله الباري ان احرر رسالة في تحقيق محمل منظوم على حل قول احد من حاشية الزايد على حاشية اجلال فخر
مع تشبث البال ببناء الاستعجال سميها بالقول محيط فيما يتعلق بحبل المولف البسيط وبيتها على مقدمته والقولين تمسكاً بحبل خالق
النفيلين الصلوب لكل مرد باب ناهي من شان من ليس له الا الصواب يقدر مته في تعين ارباب على تحجب ان يدعي ان الحبل
والايجاب المختص بحبال الحق تعالى عن القاصر الرذائل وبعض السفها قالوا ان وجودها من غير سبب على البحت والاتفاق وتدلوا
عليه بان تاثير الموتره في حال وجود المتاثر فيلزم تحصيل ارباب في حال عدمه فينتج انقيضان وقال المحققون ان هذا من
الحصل شبهة تلك السفها وقد اعتمدوا عليه لم يقموا انه يرد عليهم ما دني تغييره ان يقال حصول اشئ بعد عدم حصوله ما في حال
المتاثر في حصوله في حال عدمه فينتج انقيضان فما هو جوابهم فهو جوابنا وارجو ان التحقيق في ما نرفق بين تاثير الموتره في زمان وجود
المتاثر و تاثيره في زمان وجود المتاثر وتحصيل ارباب في حال عدمه فينتج انقيضان بل نقول ان تاثير الموتره في زمان وجود المتاثر
وقد حصل من هذا الصفة في الوجود الذي وقع التاثير في زمانه فعليك لتفكر بانك الصائب قد نفق الحكمون والصفوة ومحققوا الحكماء
على انه لا خال ولا ياترى علاني الظاهر فاما جاري روابط وشرايط ليست مؤثرة وموجدة فان الوجدان السليم شام على ان
الامر ان كان ليس فيه جهة لتاثيره واما المعتزلة فيقولون ان افعال العباد متراكمان او غير مخلوقة للعباد وبعض الفرق الاخرى قالوا ان
افعال العباد من اشرد مخلوقة للعباد ولنا انصوص قاطعة من الكلام الرباني كما قال الله تعالى والله خلقكم كما تعملون والكتب الكلامية
المتحيزة بابطال سخالات المخالفين وقال ابو البركات البغدادي ان الحكماء سلبوا المعلولات التي هي في المرتبة الاخيرة الى البنية

مجلس مجلس

[illegible]

هذا التقدير يقتضيان هذا الايراد في حق العلم بالوجود
الواقع فكيف يصح تقديرهما بحسب الخطأ لنفس الامر في نفسه
كون الشيء ما وضا هو المتأخر فلما لم يمتد منه ذلك
لعله فلم يقدم الملامية وانما لنا فاما اتخاذ الشيء الثالث
من محاذير الاختلاط لا من محاذير نفس الملامية عند فهم تقدير
الملامية من حيث انه من الجاهل بحسب حمل الوجود وصدقه فلا وقعت
ذاتها مخرج عن حد العلم كان هو بل في اتفاق الى اجمال من حيث
حمل الوجودي الملامية من حيث انها مستندة الى اجمال علم من ان يكون
استنادها الى اجمال من حيث هي خاصة فلما مرت في انبائها من حيث هي
لكونها اثر الالاء بالعرض فالحال ان الملامية لو كانت من حيث الذات مستغنية

من بعض تحريرات عمى الاستاذ العلامة ابراهيم السد علوي رحمه الله فان اثر الجمل هو الابل
بل اعله اذ لا يطلق عليه محدوث مع ان الكل ليس له وجود متناه ان يتكلم بكونه
وان الوجود لا يتنازع بغيره فانه علة لعلته للاستغناء عن ايجادها لم يفسد عن بقول
فيكون علة لثبوتها للاستغناء ونفي الاستغناء عبارة عن شخص انفسا كافي في نفسه
لا ضرر في الفعلية واللا فعلية وان هذا الامل لا يمكن ان لا يكون له وجود في نفسه
بسبب الجمل الجمل لا يثبت له ليس الا في الجمل المولف وفيه ان استدعاء الجمل في نفسه
ان الجمل لا يثبت له ماهية بالذات لا بالوجود فانه امر انفسا لا يقابل له في المقابلة
فبما اثر الجمل في ان لا تصادف ايضا اثره في خلافه بينه وبين الوجود وان قيل ان الله ليس له وجود
فيلزم انما هو الوجود فلا فرق فبما اثر الجمل يكون هو الماهية لا بمعنى ان الجمل الماهية ماهية
بل بمعنى ان الجمل هو الماهية ويخلق منقوضا وما يبدعها من بقية العيش لطلان الذات الصفوة الا في نفسه
ثبوت الشيء نفسه في كلفه تخيل الجمل من الماهية ونفسه في تغير الجمل ليس هو الذي يثبت على عدم تصور الجمل البسيط فانه
لا يثبت فانه نفس الماهية على التحقيق الذي مر اننا واثما منس ما ورد في الحق السديد في روح وهو يقتضي تهذيبات لا تليق للماهية
الاولى الجمل عنه مطابق لقصية واثماني انه صدق الجمل ان يكون علة لصدقه بحيث لو لم يتحقق لم يصدق لقصية والثانية ان الماهية
هي الجمل عنها الماهية في محل العوارض فالحكي عنه الماهية مع حسي زائد فاضا في اوان اثره في والثالثة ان محولية كل مرتبة تابعة لمحمولية الجمل عنها
ولا تكون تابعة لمحمولية الجمل عنها واذ اتممت هذه المقدمات الثلاث فنقول الماهية التي يعبرون عنها بالفعلية والتقرير وغيرهما واثماني
اثر الجمل البسيط ان يكون له اثر في نفس الماهية من حيث هي فهي محكية عنها محل الذبائيات على معنى الثانية فيكون جمل الذبائيات جملنا
ما في الثانية ليست محكية عنها محل الوجود وغيره من العوارض على ما في الثانية فلا يكون جمل الوجود وغيره من العوارض في جملها بل يحتاج الى جمل
متناف على في المقدمتين الثالثة فهو خلاف صريح الاثرية واثماني ان يكون له اثر في نفسها مع خلط امر زائد فيخرج الى الجمل المولف ولا يذنب
عليك ان المقدمتين الثانية تتنافى ما قال ذلك المحقق في موضع آخر من ان مطابق الجمل في الوجود والذاتيات معا لثبوتها بغيره ومع مطلع النظر
عن المناقشات نقول ان عدم كون الماهية من حيث هي محكية عنها للعوارض في الملاحظة التي هي موجودة فيها من حيث هي سلم كيفية
هذا الخطا سلوا ولكن لا يوجب عدم كونها محكية عنها لبعض العوارض في الواقع لان إمكان التفكاك مفهوم عن خفي بعض الملاحظات لا يتلزم
امكان التفكاك بينهما في الموهل لنفس الامر فيه كذا قيل فندبر والسادس ان الجمل المولف هو غنار الشيخ الزيد في نفسه جمل كل شيء
عن محولية الماهية فقال الجمل الجمل شمس شمس ان الجمل شمس موجودا يمكن ان يقال ان هذا القول لا يدل على وجود الجمل المولف بل على وجود
انه غرض عن الجمل البسيط لغرضه فان قلت ان الشيخ لا غرض بل نفي جمل الماهية صريحا قلت ما نفي الجمل البسيط نفي جمل الماهية
منع عند قائل الجمل البسيط ايضا على قدم والسابع ان كل مفهوم زائد على الماهية يكون ثبوته لها من تلقا العقل انقر عند عدم وجودها
الغرضي بالعقل الذي لا يخلو الوجود زائد على ماهيات الممكنات على ما تقر في الالهيات فلم يكن ثبوته لها محتاجا الى علة جملنا
عند عدم ثبوته لها بل المذكور ان فلا بد من ان يكون اثر الجمل لا احتلا لا يوجب عليك ان هذا الدليل لا يفيد التحقيق انما هو وجوده في نفسه

[illegible]

الإنسان المادية وبين شيء من ألياته كقولنا الإنسان حيوان لا نخطأ
بأنه يتعلق بجعل المؤلف من نسبة الامكان حتى يتقرر انما هو كجمل المتعلق
بما يتبعه كيف يتقرر بان جعل المبدع فلا بد من جاعل فجاويز الذات
بن جابر جاعل الذات وجعل سائر جمل الذات فالذي جعل السنانا احمد حلوانا والسو
لما قالوا من ان جعل لا يتخلل بين الشيء وذاته تياتي معناه انه لا يحتاج هناك الى جعل
وما استقر عليه عشر تحقيق لتحقيق كالمحقق الطولي العلامة ليشير الى غيره جابر من حيث
من يتبع بعض المستعدين من ان منطه الذات والذات لا يكون بقتل وقضا فقولنا الانسان
ان جعل من جهة الخط وان حوج الى محاذاة الموضوع فاجعل بفعل المادية الانسان ثم هو في الانسان
ما يغني لك الجمل البسيط انتهى لمقصود قديمه تفصيل لا يرجع الى طائل فان محله مادية جبال المناقشة والامان
لست المثلث فبقول العلامة ليشير الى تبع المحقق الطولي لمكانه مستغنى الرفع في الوجود والوجود
سلفه انما هو المثلث لو كان كذلك لكانت المادية بالمثلث ممكنة للمحقق والحق بالمثلث كان يجوز تحقق المثلث دون ايراد المثلث
ووجه الالتماع حقيقة دونها فالتحليل من المادية ولو ارجع جعل المؤلف عند المشا من بل كون المثلث ارضا ياتلف حله نفس المثلث لا غير
وعلى بعض علمه حقيقة بطلانها ولاحرج فيها فيجوز انما المحلول الواحد الى احدى القهريه والعبية وعلى هذا المعنى كون الملامم لا يجعل
جاء على ان لا ينفك عن سائر الحقيقة وجاعلها فلا فرق بين الذاتي والملازم الا ان الملازم يمنع استناده الى المادية لانه خارج عنها كما ان
الذاتي لا يتقدم عليها بل يتقدم كان فمقتضى استناده الى علم المادية وقال السيلبروي في حاشية شرح المقول ان جعل متعلق اول المادية ثم
يتعلق بلوازمها بسبب الاستدلال من غير ان ينفك عنها بل يتقدم عليها في وجودها كالتقدم لانتهاها انتهى فانما المثلث ليس من
تخلل جعل من المادية بلوازمها ليس بذي العوارض بل هو المثلث لا ينفك بانظر الى نفس المادية كقولنا الانسان مع وجوده ثم يعين بجعل المؤلف عند
المشايخ يتخلل عنها انتهى الذات عنها في مرتبة التفرع وهو مسلها عن مادية من حيث هي ثم هو المادية مرتبة متاخفة والاشهرية يتفرع عن
على امره ليقول الثاني في تحرير لزوم المادية الذاتية لوقوعه في طرف جعل في المادية في العلم انه وقع في خطبة المذهب جعل
لنا في توضيح الفرق وقال العلامة ان الذي ان يتعلق لنا بجعل كيك من حيث المعنى وقد بين السيد البروي في حاشية على الحاشية ان المادية
المادية ووجه الركاب بقوله ذلك ان لا يفرق بين مفهوم التوفيق بحسب العرف والسر فاذ يتعلق لطرف جعل يكون المحل للمذهب
التوفيق خير فرقة حال يصح ان جعل جعل منها لا تمنع تخلل شيء ذاتي انتهى قوله ذلك اي الركاب ذكره ان الركاب
معه ان لا يفرق بين المذهب كقولنا لان اخرج فزيد بقول على المشهور ان التوفيق بحسب الذاتية في مفهوم التوفيق
شرا كقولنا التوفيق عبارة في اشرع عن جعل لا سببا فقه المطلوب غير ان كان في اللغة عبارة عن جعل الاسباب فقه للمطلوب
غير ان كان في اشرع فقه لعل ان جعل ليعرف في التوفيق والمحلول ليعرف في التوفيق فيلزم تخلل جعل من الشيء وهو
التوفيق ذاتية وهو غير فرق واللازم بل ان جعل ليعرف في نسبة الاسكان من المحل للمذهب والمادية ذاتية لاشي لا تنفك عن ذلك
فجعل الذات وجودا عين جعل الذاتيات وجودا محسوسا في نسبة بين الذات الى نسبة الضرورة وهو جابر في جعل كجابر

